المنار
للتمويل والإجارة



2019

شركة المنار للتمويل والإجارة
ش.م.ك. (مقفلة)
وشـــركـــاتـــها التـــابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

فهرس	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2
بيان المركز المالي المجمع في 31 ديسمبر 2019	3
بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	4
بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	6
بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	39-8

Deloitte.
ديلويت وتوش
الفهد، الوزان و شركاهم
شارع أحمد الجابر ، الشرق
مجمع دار العوضي، الدور السابع والتاسع
ص.ب 20174 ، الصفاة 13062 أو
ص.ب 23049 ، الصفاة 13091 أو
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 956 2240 8844+
فاكس : 2245 2080 - 956 2240 8855+
www.deloitte.com

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الأصول			
النقد والنقد المعادل	5	1,108,166	1,592,152
استثمارات في مرابحات مدينة	6	4,347,321	4,347,321
مدينو تمويل	7	28,668,076	29,354,290
مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً	8	1,480,532	274,231
استثمارات في أوراق مالية	9	4,372,948	4,470,722
استثمارات عقارية	10	4,126,940	2,339,285
حق استخدام أصول		155,630	-
موجودات أخرى		38,994	33,557
مجموع الأصول		**44,298,607**	**42,411,558**

الإلتزامات وحقوق الملكية

الالتزامات			
دائنو تمويل إسلامي	11	7,334,758	6,667,664
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	12	1,810,361	2,135,990
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		1,199,649	1,282,145
مجموع الالتزامات		**10,344,768**	**10,085,799**
حقوق الملكية			
رأس المال	13	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020
احتياطي قانوني	14	2,000,722	2,000,722
احتياطي اختياري	15	1,242,080	1,242,080
احتياطي التغير في القيمة العادلة		386,944	(43,177)
(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة		(870,336)	(2,068,295)
مجموع حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		33,946,189	32,318,109
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		**33,953,839**	**32,325,759**
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		**44,298,607**	**42,411,558**

فيصل عبد العزيز النصار
رئيس مجلس الإدارة

بدر حمد الربيعة
نائب رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	2019 دينار كويتى	2018 دينار كويتى
الإيرادات			
إيرادات تمويل		3,135,877	3,263,331
إيرادات إيجار استثمارات عقارية	16	49,615	198,055
إيرادات أخرى	17	397,593	416,715
		3,583,085	**3,878,101**
المصاريف			
صافي خسائر استثمارات	18	404,206	530,504
تكاليف تمويل		439,042	391,104
تكاليف موظفين	19	1,288,327	1,338,039
(رد)/ تدعيم مخصص خسائر الائتمان	7	(683,099)	382,780
مصاريف أخرى	20	900,623	581,230
		2,349,099	**3,223,657**
الربح قبل الاستقطاعات		1,233,986	654,444
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(25,475)	-
الزكاة		(10,552)	(8,167)
صافي ربح السنة		**1,197,959**	**646,277**
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	21	**3.88**	**2.09**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
صافي ربح السنة		**1,197,959**	**646,277**
بنود لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:			
صافي التغير في القيمة العادلة		430,121	(43,177)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		430,121	(43,177)
إجمالي الدخل الشامل		**1,628,080**	**603,100**

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم

	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	المجموع	حقوق الجهات غير المسيطرة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2018 كما سبق عرضه	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	-	1,371,544	35,973,319	7,650	**35,980,969**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	-	-	-	-	-	(2,714,572)	(2,714,572)	-	**(2,714,572)**
الرصيد في 1 يناير 2018 المعدل	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	-	(1,343,028)	33,258,747	7,650	**33,266,397**
توزيعات نقدية	-	-	-	(172,194)	-	(1,371,544)	(1,543,738)	-	**(1,543,738)**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	646,277	646,277	-	**646,277**
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(43,177)	-	(43,177)	-	**(43,177)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	30,874,759	312,020	2,000,722	1,242,080	(43,177)	(2,068,295)	32,318,109	7,650	**32,325,759**
الرصيد في 1 يناير 2019	30,874,759	312,020	2,000,722	1,242,080	(43,177)	(2,068,295)	32,318,109	7,650	**32,325,759**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	1,197,959	1,197,959	-	**1,197,959**
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	430,121	-	430,121	-	**430,121**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	30,874,759	312,020	2,000,722	1,242,080	386,944	(870,336)	33,946,189	7,650	**33,953,839**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
أنشطة تشغيلية			
صافي ربح السنة		1,197,959	646,277
التعديلات لـ:			
(رد)/ تدعيم مخصص خسائر الائتمان		(683,099)	382,780
استهلاكات وإطفاءات		364,769	31,661
مخصصات أخرى		150,000	-
صافي خسائر استثمارات		404,206	530,504
إيرادات مرابحات مدينة		(89,088)	(79,803)
تكاليف تمويل		439,042	391,104
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		177,686	193,411
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		**1,961,475**	**2,095,934**
مدينو تمويل		948,352	10,407
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		(1,215,340)	(23,887)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		27,401	271,233
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		(470,769)	(15,926)
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين		(260,182)	(24,683)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**990,937**	**2,313,078**
أنشطة استثمارية			
استثمارات في مرابحات مدينة		-	(65,000)
إيرادات مرابحات مستلمة		89,088	79,803
اقتناء استثمار عقاري		(1,709,250)	(562,750)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		96,288	6,429
شراء موجودات أخرى		(21,061)	(9,375)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(1,544,935)**	**(550,893)**
أنشطة تمويلية			
صافي المحصل من دائنو التمويل الإسلامي		4,237,897	5,750,000
صافي المسدد من دائنو التمويل الإسلامي		(3,570,803)	(5,574,541)
توزيعات أرباح مدفوعة		(158,040)	(2,074,715)
تكاليف تمويل مدفوعة		(439,042)	(391,104)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**70,012**	**(2,290,360)**
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(483,986)**	**(528,175)**
التسوية الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9		**-**	**(616)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**1,592,152**	**2,120,943**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**1,108,166**	**1,592,152**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) «الشركة الأم» في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003. تم ادراج الشركة الأم في بورصة الكويت بتاريخ 11 فبراير 2019.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة») هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعملائها أو للغير.
10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2020. وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات المؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت وهيئة أسواق المال والتي وتتطلب احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ «المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت»).

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية خلال السنة الحالية

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 «عقود الإيجار»

الأثر العام

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 «عقود الإيجار» محل المعايير والإرشادات الحالية المتعلقة بعقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار» والتفسيرات 4 «تحديد ما إذا كان الترتيب ينطوي على عقد إيجار» و15 «عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز» و27 «تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار».

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016، ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ينص المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على أنه ينبغي الاعتراف بشكل عام بجميع عقود الإيجار والحقوق التعاقدية والالتزامات المرتبطة بها في بيان المركز المالي للشركة، ما لم تكن مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن عقد الإيجار مرتبط بأصل ذو قيمة قليلة. لذا، لن يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي كما كان مطلوباً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار».

اختارت المجموعة التطبيق المعدل بأثر رجعي والذي يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عند تطبيق المعيار الجديد. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للمرة الأولى، تم قياس حق استخدام الموجودات المستأجرة بشكل عام بقيمة التزامات عقود الإيجار وباستخدام معدل الفائدة في وقت التطبيق للمرة الأولى.

تم قياس موجودات «حق الاستخدام» المتعلقة ببعض عقود الإيجار بأثر رجعي كما لو كانت القواعد الجديدة يتم تطبيقها باستمرار. تم قياس موجودات «حق الاستخدام» للعقود الأخرى بمبلغ يساوي التزام عقد الإيجار بعد تعديله بمبالغ الدفعات المقدمة أو المستحقة المعترف بها في بيان المركز المالي المجمع كما في 1 يناير 2019.

لم تكن هناك عقود إيجار تتطلب إجراء تعديل على أصول حق الاستخدام كما في تاريخ التطبيق المبدئي.

الأثر على السياسة المحاسبية

حتى نهاية عام 2018، كانت عقود الإيجار يتم تصنيفها كعقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي. كما كانت المدفوعات التي تتم بموجب عقود الإيجارات التشغيلية (مخصوماً منها أي حوافز مستلمة من المستأجر) يتم تحميلها ضمن بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار.

اعتباراً من 1 يناير 2019، يتم الاعتراف بعقود الإيجارات كأصل «حق الاستخدام» والتزام مقابل في التاريخ الذي يكون فيه الأصل المؤجر متاحاً للاستخدام من قبل المجموعة، ما لم تكن مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن عقد الإيجار مرتبط بأصل ذو قيمة قليلة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناتجة عن عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. يتم استهلاك أصل «حق الاستخدام» على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار على أساس القسط الثابت، أيهما أقرب. يتم توزيع كل دفعة من مدفوعات التزامات عقود الإيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل ضمن بيان الدخل على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم خصم دفعات عقود الإيجارات باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقود الإيجارات. في حال عدم التمكن من تحديد ذلك المعدل، يتم استخدام سعر الفائدة على الاقتراض، والذي يمثل المعدل الذي يجب على المستأجر تكبده لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل له قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بموجب شروط وأحكام مماثلة.

إن الدفعات المرتبطة بعقود الإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجارات التي تنطوي على موجودات منخفضة القيمة يتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بيان الدخل. إن عقود الإيجارات قصيرة الأجل هي عقود الإيجارات التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل. تتضمن الأصول ذات القيمة القليلة معدات تكنولوجيا المعلومات وقطع الأثاث المكتبي صغيرة الحجم.

الوسيلة العملية

في سبيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للمرة الأولى، قامت المجموعة باستخدام الوسائل العملية التالية وفقاً للمعيار:

- استخدام معدل خصم واحد على محفظة عقود إيجارات ذات خصائص متشابهة بصورة معقولة.
- الاعتماد على التقييم السابق لتحديد عقود الإيجار التي تحقق خسائر.
- المحاسبة عن عقود الإيجارات التشغيلية المتبقي من مدتها 12 شهراً أو أقل كما في 1 يناير 2019 باعتبارها عقود إيجارات قصيرة الأجل.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل «حق الاستخدام» في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدام تقديرات الإدارة عند تحديد مدة عقود الإيجارات إذا كان العقد يشتمل على خيارات تمديد أو إنهاء.

كما اختارت المجموعة عدم إعادة تحديد ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار كما في تاريخ التطبيق المبدئي. وبدلاً من ذلك وبالنسبة للعقود المبرمة قبل تاريخ الانتقال، اعتمدت المجموعة على تقييماتها السابقة وقت تطبيق معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار».

الأثر على المركز المالي المجمع كما في 1 يناير 2019:

- حق استخدام أصول مستأجرة – زيادة بمبلغ 303,180 دينار كويتي.
- التزامات عقود الإيجارات – زيادة بمبلغ 303,180 دينار كويتي (تم تسجيلها في الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى).

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكنها غير سارية والتي لم يتم تطبيقها بشكل مبكر

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعريف المادية – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. ينص التعريف الجديد على أنه "تعتبر المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها أو تشويشها من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استناداً إلى تلك البيانات المالية بما يضمن توفير معلومات مالية عن منشأة محددة معدة للتقارير".	1 يناير 2020
تعريف الأعمال – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 اندماج الأعمال توضح التعديلات أنه لكي تصبح مجموعة الأنشطة والأصول مؤهلة كأعمال، ينبغي أن تتضمن مدخلاً وآلية جوهرية كحد أدنى يساهمان معاً بشكل كبير في إنتاج مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الأعمال قد تتحقق دون أن تتضمن جميع المدخلات والآليات اللازمة لإنتاج المخرجات، أي أن المدخلات والآليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساهمة في إنتاج مخرجات" بدلاً من "القدرة على إنتاج مخرجات". تقدم التعديلات اختبار تركز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة لا تشكل أعمالاً. استناداً إلى اختبار التركز الاختياري، لا تعتبر مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة أعمالاً إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الأصول المكتسبة مركزة في أصل فردي قابل للتحديد أو مجموعة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد.	1 يناير 2020
التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14، ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ومعيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والاقتباسات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم	1 يناير 2020

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية	التعديلات المتعلقة بمسائل ما قبل الاستبدال في سياق إصلاح سعر الفائدة بين البنوك.	1 يناير 2021
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.		تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ما يزال التطبيق مسموحاً به.

لا تتوقع المجموعة أن ينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للمجموعة في الفترات المستقبلية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة «سابقاً» في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

فئات قياس الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال المستخدم لإدارة الموجودات وكذلك الشروط التعاقدية ذات الصلة.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- السياسات والأهداف الموضوعة للمحفظة وعمل هذه السياسات في الواقع العملي
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وبالأخص كيفية إدارة تلك المخاطر.
- كما أن معدل التكرار وقيمة وتوقيت المبيعات المتوقع تعتبر من العوامل المهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط (اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار (SPPP) ويتم تعريف «أصل المبلغ» لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح ضمن ترتيبات الإقراض الأساسية على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيما إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الأصول بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل)
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الدنيا للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين ومن ثم تحميل الفائدة على الفترات المتعلقة بها.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الشركة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتحديداً:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تقم المجموعة بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» عند الاعتراف المبدئي.
- إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة». بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التطبيق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بالتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي بغرض المتاجرة إذا:

- تم اقتنائه بشكل رئيسي بهدف بيعه على المدى القريب، أو
- عند الاعتراف المبدئي يكون جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً والتي يوجد بشأنها دليلاً على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو
- يكون عبارة عن مشتق (باستثناء المشتق الذي يكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة).

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة، وخاصة ما يلي:

بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.

انخفاض قيمة موجودات مالية

الموجودات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية

تطبق المجموعة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير

المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية. تستخدم المجموعة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

التسهيلات الائتمانية

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي تسجيل مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية بالصافي بعد بعض فئات الضمان المحتجزة. ويتم تسجيل المخصصات المحددة استناداً إلى مدة التأخر في سداد التسهيل الائتماني كما هو مبين أدناه، بالصافي بعد الضمانات المؤهلة:

الفئة	مدة التأخر في السداد	نسبة المخصص
دون المستوى	غير منتظم لفترة من 91 يوماً إلى 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظم لفترة من 181 يوماً إلى 365 يوماً	%50
رديئة	غير منتظم لفترة أكثر من 365 يوماً	%100

مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأصل («خسائر يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأصل («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة»)، ما لم توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تاريخ استحداث الأداة، وفي تلك الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار مدة اثني عشر شهراً («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً»).

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة في خسائر الائتمان التي من الممكن أن تحدث من كافة حالات التعثر على مدار عمر الأداة المتوقع.

تتمثل خسائر الائتمان على مدى فترة اثني عشر شهراً في ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ المعلومات المالية.

تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً على أساس فردي.

قامت المجموعة بوضع سياسة تنص على إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة لما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، وذلك عن طريق مراعاة التغير في مخاطر التعثر الذي قد يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر التسهيل الائتماني.

تصنف المجموعة التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث فئات، المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، كما هو مبين أدناه:

- المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

- المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني.

- المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ الضمانات المحددة من المبلغ المعرض وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

وتقوم المجموعة أيضاً في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. ويتم اعتبار أن جميع الأصول المالية المتأخر سدادها لفترة أكثر من 30 يوماً لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

باستثناء الحالات التي يكون لدى المجموعة فيها معلومات معقولة وداعمة تثبت أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل كبير على الرغم من أن المدفوعات التعاقدية قد تجاوزت 30 يومًا مستحقة الدفع

الانخفاض القيمة

في تاريخ التقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً. تصنف كافة الأصول المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام المقرض بمنح المقترض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقترض لصعوبة مالية
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وفي حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبدئي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الأصول المالية ضمن المرحلة الأولى.

احتساب خسائر الائتمان المتوقعة

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس الانخفاضات النقدية المتوقعة، مخصومة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي. والانخفاض النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

فيما يلي آليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والعناصر الرئيسية فيها هي كما يلي:

- إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقا واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية في وقت معين لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر 1% للتسهيلات التمويلية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة (غير الاستثمارية)، ونسبة 0.75% للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية العالية (الاستثمارية) فيما عدا التسهيلات التمويلية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية.
- قيمة التعرض في حالة التعثر تتمثل في تقدير قيمة التعرض المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل أخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد وكذلك، الانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية

• معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع حدث التعثر في السداد في وقت معين. وتستند الخسائر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول استلامها، بما في ذلك مبلغ الضمان. وعادة ما يتم التعبير عنها بنسبة من قيمة التعرض عند التعثر.

بخلاف آليات تقدير معدل الخسارة عند التعثر أعلاه، تلتزم المجموعة بالإرشادات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

• تطبق المجموعة معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 50% كحد أدنى للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان في حالة التسهيلات الائتمانية بينما تطبق معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 75% كحد أدنى لمديني التمويل ذات الأولوية الأقل غير المكفولة بضمان.

• تلتزم المجموعة بالضمانات المؤهلة للاستبعاد وبنسبة الاستقطاع على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). يرتبط كل سيناريو من هذه السيناريوهات بقيم مختلفة لعوامل احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر كما هو موضح في أساس الإعداد ومتى كان ملائماً، يتضمن تقييم السيناريوهات المتعددة كيفية التوقع باسترداد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بما في ذلك احتمالية تصويب التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية وقيمة الضمان أو المبلغ الذي قد يتم استلامه مقابل بيع الأصل.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي ما لم تكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى 2؛ حيث تأخذ المجموعة في اعتبارها الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لجميع التسهيلات التمويلية لمدة 7 سنوات (باستثناء التمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي التي يقوم بتنظيمها بنك الكويت المركزي بناءً على الرواتب) ما لم يكن للتسهيلات التمويلية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتمديد، وتكون الدفعة النهائية أقل من 50% من إجمالي قيمة التسهيل الممنوح. بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي والتي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي استناداً إلى الراتب والمصنفة ضمن المرحلة 2، تحدد المجموعة الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لمدة 5 سنوات و15 سنة على التوالي.

فيما يلي آليات طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة:

• المرحلة 1: تحتسب خسائر الائتمان على مدار مدة اثني عشر شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر عن سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب الشركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً استناداً إلى التوقع بحدوث التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية. ويتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً على قيمة التعرض المتوقعة عند التعثر مضروبةً في معدل الخسارة عند التعثر المتوقع ومخصومة بنسبة تقريبية على نسبة معدل الربح الفعلي الأصلي. يتم الاحتساب وفقاً للسيناريوهات الثلاثة المذكورة أعلاه.

• المرحلة 2: في حالة أن يسجل التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ التحقق المبدئي، تسجل الشركة مخصصاً لخسائر الائتمان على مدار عمر التسهيل الائتماني. وهذه الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك الاستعانة بالعديد من السيناريوهات. ويتم خصم الانخفاضات النقدية المتوقعة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي الأصلي.

• المرحلة 3: بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المصنفة كمنخفضة ائتمانياً، تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي كما هو موضح أدناه.

تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة في المرحلة الثالثة وفقاً لمعدل خسارة عند التعثر بنسبة 100% من صافي التعرض أي بعد الأخذ في الاعتبار الضمانات المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

تستعين المجموعة بالمعلومات المستقبلية في تقييمها إذا ما كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصل إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف

المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة، وأسعار النفط وتتطلب تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية تزيد من درجة الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية، تسعى المجموعة للحصول على الضمانات، متى أمكن. ويأخذ الضمان العديد من الأشكال منها خطابات الضمان والعقارات والأسهم.

وتستعين المجموعة، متى كان ممكناً، ببيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. أما بالنسبة للموجودات التي لا يتوفر لها بيانات سوقية يسهل تحديدها، فيتم تقييمها بواسطة النماذج. ويتم تقييم ضمانات العقارات استناداً إلى تقارير التقييم التي تم الحصول عليها من مقيمين عقاريين خارجين.

تقوم المجموعة بتطبيق نسب الاستقطاع على الضمانات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2) محتفظ بها للمتاجرة؛
3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح الناتجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند «إيرادات أو مصروفات أخرى» في بيان الدخل للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف .

2.3.4 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.5 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.6 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.7 العملات الأجنبية

- عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

- المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.8 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بمقدار المقابل الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه:

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة على أساس التوزيع الزمني. على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2019

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

حددت المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام مقابل عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل المجموعة (تاريخ بدء العقد).

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقيس المجموعة حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات عقد إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل «حق الاستخدام» عندما تتكبد المجموعة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

في تاريخ بدء مدة العقد تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم المجموعة معدل اقتراضها الإضافي.

تتكون دفعات عقد الإيجار المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:

- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار.

دفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت المعترف بها كمصروف في بيان الدخل.

عند تحمل المجموعة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف في أصل حق الاستخدام ذي الصلة بقدر ما تتعلق التكاليف بهذا الأصل، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تحدد المجموعة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة ويتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة كما هو مبين في إيضاح.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقًا للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

تبرم المجموعة معاملات بيع وإعادة استئجار بحيث تقوم ببيع أصول معينة إلى طرف ثالث ومن ثم تعيد استئجارها. وعند تقدير أن عائدات البيع المستلمة تعكس القيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتج عن البيع في بيان الدخل، بقدر ما ترتبط بالحقوق التي تم نقلها. وتدرج أي أرباح أو خسائر متبقية مرتبطة بالحقوق ضمن القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام المعترف به عند بدء مدة عقد الإيجار. في حين إذا كانت عائدات البيع المستلمة ليست وفقًا للقيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي شروط سوق أقل بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار، ويتم الاعتراف بأي شروط سوق أعلى بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تنقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي.

وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

عندما يشتمل العقد على مكونات إيجارية وغير إيجارية، تطبق الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع المقابل بموجب العقد على كل مكون.

الوسيلة العملية

في سبيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للمرة الأولى، قامت المجموعة باستخدام الوسائل العملية التالية وفقاً للمعيار:

- استخدام معدل خصم واحد على محفظة عقود إيجارات ذات خصائص متشابهة بصورة معقولة.
- الاعتماد على التقييم السابق لتحديد عقود الإيجار التي تحقق خسائر.
- المحاسبة عن عقود الإيجارات التشغيلية المتبقي من مدتها 12 شهراً أو أقل كما في 1 يناير 2019 باعتبارها عقود إيجارات قصيرة الأجل.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل «حق الاستخدام» في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدام تقديرات الإدارة عند تحديد مدة عقود الإيجارات إذا كان العقد يشتمل على خيارات تمديد أو إنهاء.

كما اختارت المجموعة عدم إعادة تحديد ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار كما في تاريخ التطبيق المبدئي. وبدلاً من ذلك وبالنسبة للعقود المبرمة قبل تاريخ الانتقال، اعتمدت المجموعة على تقييماتها السابقة وقت تطبيق معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار».

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2019

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي عندما تقضي بنود عقود الإيجار فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر. وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

- <u>عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر</u>

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار.

ويتم توزيع إيرادات عقود الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم في عقود الإيجار.

- عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي كموجودات خاصة بالمجموعة بقيمتها العادلة عند بدء مدة عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار، أيهما أقل. ويتم إدراج الالتزام المقابل المستحق للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع كالتزام إيجار تمويلي. يتم الاعتراف بدفعات عقد الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار.

2.3.10 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

أ) مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات أجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دوري بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

ب) خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمرابحات الاستثمارية المدينة.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	1,105,061	1,583,641
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	4,347,321
مدينو تمويل	28,668,076	29,354,290

إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

قياس مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تعذر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مما يسبب خسارة مالية للمجموعة. إن نشاط الرئيسي للمجموعة الذي يحقق إيرادات هو إقراض العملاء. وعليه، فإن مخاطر الائتمان هي مخاطر رئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من مدينو التمويل والاستثمار في المرابحات والوكالات. تعتبر المجموعة أن كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر تعثر الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع لأغراض إدارة المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل بدون الرجوع على المجموعة بإجراءات مثل صرف الضمان (إذا كان هناك أي ضمان محدد)؛
- تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
- اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها ايضاً متعثرة.

تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- انتهاك الاتفاقيات.
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
- وفاة المقترض.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان، ستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة استنادًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تزيد عن 30 يوم يتم الاعتبار بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في خسائر الائتمان.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملتزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل.

وتستند عملية الاحتساب إلى نماذج إحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات السوق (حسب توافرها) وكذلك البيانات الداخلية التي تتكون من كل من العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير احتمالية التعثر بالنظر إلى الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المتوقعة. يستند التقدير إلى الظروف الحالية ويتم تعديله لمراعاة الظروف المستقبلية التي سوف تؤثر في احتمالية التعثر.

وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر أخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان إلخ..

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمان وامتياز المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تحتسب المجموعة كحد أدنى نسبة 50% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الممتاز ونسبة 75% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الثانوي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

ج) خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

	2019		
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,635,692	100,575	74,094
دائنو التمويل الإسلامي	1,003,217	4,125,071	2,633,767

	2018		
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,135,990	-	-
دائنو التمويل الإسلامي	1,535,831	1,142,674	4,454,982

إن الجدول التالي يبين تحليل لموجودات المجموعة على مدار فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية:

	2019			
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,108,166	-	-	1,108,166
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	-	-	4,347,321
مدينو تمويل	4,285,806	8,754,367	15,627,903	28,668,076
مدينو تمويل ومدفوعات مقدماً	-	-	1,480,532	1,480,532
استثمارات في أوراق مالية	-	2,535,468	1,837,480	4,372,948
استثمارات عقارية	-	-	4,126,940	4,126,940
حق استخدام أصول	-	-	155,630	155,630
موجودات أخرى	-	-	38,994	38,994
	9,741,293	**11,289,835**	**23,267,479**	**44,298,607**

	2018			
	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالى
النقد والنقد المعادل	1,592,152	-	-	1,592,152
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	-	-	4,347,321
مدينو تمويل	4,335,856	8,799,890	16,218,544	29,354,290
مدينو تمويل ومدفوعات مقدماً	-	-	274,231	274,231
استثمارات في أوراق مالية	-	3,063,363	1,407,359	4,470,722
استثمارات عقارية	-	-	2,339,285	2,339,285
موجودات أخرى	-	-	33,557	33,557
	10,275,329	**11,863,253**	**20,272,976**	**42,411,558**

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، (الخسائر المتراكمة) / الأرباح المرحلة والتغير في القيمة العادلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

- <u>معدّل الرفع المالي:</u>

إن معدّل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

	2019	2018
	دينار كويتى	دينار كويتى
دائنو التمويل الإسلامي	7,334,758	6,667,664
النقد والنقد المعادل	(1,108,166)	(1,592,152)
صافي الدين	6,226,592	5,075,512
حقوق الملكية	33,953,839	32,325,759
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)	18.3	15.7

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	2019	2018				
	دينار كويتي	دينار كويتي				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة:						
أسهم محلية غير مسعرة	2,299,940	2,804,783	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
أسهم أجنبية غير مسعرة	232,977	256,029	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:						
أسهم أجنبية غير مسعرة	1,837,480	1,407,359	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

4. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

- تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». تتبع المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

- تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

تحديد مدة عقد الإيجار مع خيارات التجديد والإنهاء - عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار بالإضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كانت ممارسة هذا الخيار مؤكدة بصورة معقولة أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كانت عدم ممارسة هذا الخيار مؤكدة بصورة معقولة.

لدى المجموعة خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية بموجب بعض عقود الإيجار. تستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد، أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بدء مدة العقد، تعيد المجموعة تحديد مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث مهم أو تغير في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر في قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

- قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و9).

- خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الأصول المالية المدرجة بالتكلفة، ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.
- تحديد مجموعة الأصول المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

احتمالية التعثر: تعتبر احتمالية التعثر مدخلاً رئيسيًا لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي عبارة عن تقدير لاحتمالية حدوث تعثر على مدار فترة زمنية محددة تستند عملية احتسابها إلى عدة عوامل تتضمن بيانات وافتراضات وتوقعات بشأن الظروف المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر: إن معدل الخسارة عند التعثر هو عبارة عن تقدير للخسارة الناجمة عن التعثر. يتم احتساب ذلك بمقدار الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات المتوقع أن يحصل عليها المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة من التعزيزات الائتمانية المتكاملة والمؤيدة بالضمانات.

5. النقد والنقد المعادل

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد لدى البنوك	1,105,061	1,583,641
نقد بالصندوق	3,105	8,511
	1,108,166	**1,592,152**

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 616 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (616 دينار كويتي - 2018).

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 2.11% سنوياً (1.76% - 2018).

بلغ مخصص الائتمان المتوقعة 17,679 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (17,679 دينار كويتي - 2018).

7. مدينو تمويل

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
مدينو التمويل	37,284,038	42,832,122
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(5,300,992)	(5,805,525)
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(3,314,970)	(7,672,307)
مدينو تمويل – بالصافي	**28,668,076**	**29,354,290**

7.1 إن المخصصات المطلوبة لمدينو التمويل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مساوية لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة والتي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي كما في 31 ديسمبر 2019.

7.2 فيما يلي الحركة على إجمالي التسهيلات الائتمانية:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى
الرصيد كما فى 1 يناير 2018	27,322,604	8,262,579	6,971,433	**42,556,616**
صافى التمويل/ التحصيل	2,817,045	(1,495,400)	(1,046,139)	**275,506**
المحول من / إلى المرحلة 1	(3,133,854)	2,686,087	447,767	**-**
المحول من / إلى المرحلة 2	-	(1,546,625)	1,546,625	**-**
المحول من / إلى المرحلة 3	-	561,200	(561,200)	**-**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	27,005,795	8,467,841	7,358,486	**42,832,122**
شطب خلال السنة	-	-	(4,548,588)	**(4,548,588)**
صافى التمويل/ التحصيل	1,100,907	(1,952,784)	(147,619)	**(999,496)**
المحول من / إلى المرحلة 1	(2,866,581)	2,461,973	404,608	**-**
المحول من / إلى المرحلة 2	-	(2,089,393)	2,089,393	**-**
المحول من / إلى المرحلة 3	-	47,958	(47,958)	**-**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	25,240,121	6,935,595	5,108,322	**37,284,038**

7.3 فيما يلي الحركة على مخصصات خسائر الائتمان الموقعة:

الرصيد كما فى 1 يناير 2018 كما سبق عرضه	235,774	70,096	4,191,407	**4,497,277**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9	116,885	1,372,826	1,206,566	**2,696,277**
الرصيد كما في 1 يناير 2018 (المعدل)	352,659	1,442,922	5,397,973	**7,193,554**
تدعيم خلال السنة	349,286	(195,753)	325,220	**478,753**
المحول من / إلى المرحلة 1	(36,302)	28,837	7,465	**-**
المحول من / إلى المرحلة 2	-	(335,180)	335,180	**-**
المحول من / إلى المرحلة 3	-	486,399	(486,399)	**-**
الرصيد كما فى 31 ديسمبر 2018	665,643	1,427,225	5,579,439	**7,672,307**
شطب خلال السنة	-	-	(3,970,200)	**(3,970,200)**
(رد)/ تدعيم خلال السنة	(302,812)	(877,761)	793,436	**(387,137)**
المحول من / إلى المرحلة 1	(116,232)	110,375	5,857	**-**
المحول من / إلى المرحلة 2	-	(234,664)	234,664	**-**
المحول من / إلى المرحلة 3	-	47,958	(47,958)	**-**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	246,599	473,133	2,595,238	**3,314,970**

7.4 فيما يلي الحركة على مخصص خسائر الائتمان الموقعة خلال عام 2018:

7.5 تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 10,823,429 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (9,694,547 دينـار كويتـي - 2018) مقابـل مدينـو التمويل.

7.6 خلال السنة الحالية، وافق أعضاء مجلس الإدارة على شطب مدينو التمويل البالغة 4,548,587 دينار كويتي مقابل مبلغ 548,387 دينار كويتي من الإيرادات المؤجلة ومبلغ 3,970,200 دينار كويتي من مخصص خسائر الائتمان.

7.7 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 295,962 دينار كويتي (95,973 دينار كويتي - 2018) من مدينوالتمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص خسائر الائتمان ضمن بيان الدخل المجمع.

8. مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	**موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة**
48,575	825,447	سلف موظفين
-	360,000	موجودات مالية مع حق الاستدعاء
145,041	67,560	مستحق من أطراف ذات صلة
80,615	227,525	أخرى (بالصافي)
274,231	**1,480,532**	

- وقعت المجموعة اتفاقية تسوية مع أحد عملاء التمويل المتأخرين لشراء وإعادة تأجير عقار بقيمة 360,000 دينار كويتي مقابل تسوية مدينو تمويل بمبلغ 140,961 دينار كويتي ودفع مبلغ نقدي قدره 219,039 دينار كويتي. وفقاً لشروط الاتفاقية، يحق للعميل طلب إعادة شراء العقار خلال فترة ثلاث سنوات، ولا يمكن للمجموعة بيعه إلى طرف آخر خلال تلك الفترة. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية، سجلت المجموعة موجودات مالية بمبلغ 360,000 دينار كويتي ويتم المحاسبة عليها لاحقاً وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم نقل الملكية بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل لصالح المجموعة. بلغت القيمة العادلة للعقار 400,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019.

تم استبعاد التسوية مع مدينو التمويل عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث أنها معاملة غير نقدية.

- تتضمن سلف الموظفين مبلغ 825,257 يمثل قرض حسن الممنوح للموظفين بضمان مخصص مكافأة نهاية الخدمة. إن هذه المبالغ مستحقة لمدة سنة واحدة من تاريخ المنح.

9. استثمارات في أوراق مالية

2018	2019	
دينار كويتي	دينار كويتي	**موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة**
2,804,783	2,299,940	استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة
256,029	232,977	استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة
2,551	2,551	استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة
3,063,363	**2,535,468**	

		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر
1,407,359	1,837,480	أسهم أجنبية غير مسعرة
4,470,722	**4,372,948**	

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم المبينة في إيضاح 3.3.

10. استثمارات عقارية

فيما يلي الحركة على الاستثمارات العقارية:

	أراضي	مباني	إجمالي
	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى
التكلفة			
الرصيد فى 1 يناير 2018	1,476,535	-	1,476,535
الإضافات	550,000	312,750	862,750
الرصيد فى 31 ديسمبر 2018	2,026,535	312,750	2,339,285
الإضافات	987,500	1,001,750	1,989,250
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	3,014,035	1,314,500	4,328,535
الاستهلاك المتراكم والانخفاض فى القيمة			
الاستهلاك المحمل خلال عام 2019	-	28,845	28,845
الانخفاض فى القيمة خلال عام 2019	-	172,750	172,750
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	-	201,595	201,595
القيمة الدفترية			
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	3,014,035	1,112,905	4,126,940
الرصيد فى 31 ديسمبر 2018	2,026,535	312,750	2,339,285
العمر (سنوات)	-	20	-

- تتمثل الاستثمارات العقارية في عقارات سكنية تقع داخل دولة الكويت.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة 4,630,000 دينار كويتي (2,800,000 دينار كويتي – 2018)، تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة.

إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3). كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 7.76% (2018 - 8%).

إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام.

- قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية تسوية مع أحد عملاء التمويل المتأخرين لشراء عقار بمبلغ 1,859,250 دينار كويتي مقابل تسوية مدينو تمويل بمبلغ 280,000 دينار كويتي وتم سداد المبلغ المتبقي عن طريق الحصول على تمويل من أحد المؤسسات المالية بمبلغ 1,297,897 دينار كويتي وسداد مبلغ 281,353 دينار كويتى نقداً.

تم استبعاد تسوية الذمم المدينة عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث أنها معاملة غير نقدية.

11. دائنو تمويل إسلامي

تتمثل في عقود تمويل إسلامي ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 6.19% كما في 31 ديسمبر 2019 (6.2% - 2018) سنوياً.

إن دائنو التمويل الإسلامي مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

2019	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,347,321	4,347,321	استثمارات في مرابحات مدينة
4,400,074	10,403,181	حوالة حق على المدينين (مجمل)
3,166,732	2,339,285	استثمارات عقارية

12. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

2019	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
975,834	1,270,450	ذمم تجارية دائنة
192,968	351,008	توزيعات أرباح دائنة
161,900	-	التزامات إيجار
336,254	396,467	رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين
21,270	21,270	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
25,475	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
47,682	37,127	الزكاة
48,978	59,668	أخرى
1,810,361	**2,135,990**	

13. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

14. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات .

15. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

16. إيرادات استثمارات عقارية

2019	2018	
دينار كويتى	دينار كويتى	
251,210	198,055	صافي إيرادات إيجار
(172,750)	-	خسائر الانخفاض في القيمة
(28,845)	-	استهلاك
49,615	**198,055**	

17. إيرادات أخرى

2019	2018	
دينار كويتى	دينار كويتى	
234,759	246,758	إيرادات أتعاب تمويل
162,834	169,957	أخرى
397,593	**416,715**	

18. صافي خسائر استثمارات

2019	2018	
دينار كويتى	دينار كويتى	**استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**
500,494	528,923	التغير في القيمة العادلة
-	8,010	خسائر بيع
(96,288)	(6,429)	إيرادات توزيعات أرباح
404,206	**530,504**	

19. تكاليف موظفين

2019	2018	
دينار كويتى	دينار كويتى	
833,511	852,785	رواتب وبدلات
177,686	193,411	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
130,544	130,000	مكافأت موظفين
30,040	51,711	إجازات مستحقة
116,546	110,132	أخرى
1,288,327	1,338,039	

20. مصاريف أخرى

2019	2018	
دينار كويتى	دينار كويتى	
193,161	136,183	مصاريف أتعاب قضائية
25,426	31,661	استهلاكات وإطفاءات – معدات وبرامج
147,550	-	استهلاك – حق استخدام أصول
100,930	23,309	أتعاب اشتراكات وإدراج
55,000	55,000	مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
-	130,986	إيجارات
378,556	204,091	أخرى
900,623	**581,230**	

21. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
ربح السنة	1,197,959	646,277
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**3.88**	**2.09**

22. توزيعات أرباح

اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 28 أبريل 2018، البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتم اعتماد ما يلي:

- عدم توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
- مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 55,000 دينار كويتي عن عام 2018.

اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 23 فبراير 2020 ما يلي:

- عدم توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2019 (لا شيء عن عام 2018).
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 55,000 دينار كويتي عن عام 2019 (55,000 دينار كويتي عن عام 2018).
- اقترح مجلس الإدارة إطفاء الخسائر المتراكمة البالغة 870,336 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 في الاحتياطي الاختياري بنفس المبلغ.

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

23. الشركات التابعة

هيكل المجموعة:

إسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2019	2018		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 4,982,335 دينار كويتي (2,414,964 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018)،

كما بلغت خسائر الشركات التابعة 311,439 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (خسائر بقيمة 10,649 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018).

24. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة..

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
أ) مدينو التمويل	-	100,112
ب) مستحق من طرف ذي علاقة	67,449	144,928
ج) مزايا الإدارة العليا دائنة	505,743	805,822
د) سلف موظفين	187,450	-
المعاملات		
أ) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	280,406	318,765
ب) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	55,000	55,000

قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية مع أحد الشركات «طرف ذي علاقة» لتحصيل الأقساط المستحقة من بعض مدينو التمويل نيابة عن المجموعة. بلغت المتحصلات النقدية من خلال ذلك الطرف نيابة عن الشركة الأم خلال السنة مبلغ 4,948,656 دينار كويتي (3,060,242 دينار كويتي - 2018) هذا وبلغت الأتعاب المدفوعة لذلك الطرف مبلغ 20,722 دينار كويتي (22,741 دينار كويتي - 2018).

25. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تتقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين وهما قطاع التمويل وقطاع الاستثمار فيما يلي بيان بالمعلومات القطاعية:

	2019			
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إيرادات القطاع	3,436,930	-	146,155	**3,583,085**
مصاريف القطاع	(439,042)	(354,591)	(1,591,493)	**(2,385,126)**
نتائج القطاع	2,997,888	(354,591)	(1,445,338)	**1,197,959**
أصول القطاع	34,123,563	8,499,888	1,675,156	**44,298,607**
التزامات القطاع	8,323,764	-	2,021,004	**10,344,768**

	2018			
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إيرادات القطاع	3,582,914	-	295,187	**3,878,101**
مصاريف القطاع	(391,104)	(332,449)	(2,508,271)	**(3,231,824)**
نتائج القطاع	3,191,810	(332,449)	(2,213,084)	**646,277**
أصول القطاع	35,293,763	6,810,007	307,788	**42,411,558**
التزامات القطاع	7,938,114	-	2,147,685	**10,085,799**

26. التزامات محتملة

	2019	2018
	دينار كويتى	دينار كويتى
خطابات ضمان	5,000	5,250

AL MANAR
FINANCING & LEASING



2019